إسهامات الفكر الإغريقي في تطور الفكر السياسي

د.أبو القاسم أحمد أبوهديمة*

مقدمة:

الفكر على اختلاف أنماطه وموضوعاته العديدة والمتعددة صفة ينفرد بها الإنسان دون سواه من بين المخلوقات في هذا الكون ، وهو ثمرة من ثمار العقل الإنساني البشري ، والذي ينشأ تحديداً عن تراكم معرفي على مر العصور المختلفة، وهذا نتاج التفكير والجهد الذهني الذي يبذله الإنسان في سعيه لمعرفة الظواهر الكونية ، حيث ينمو الفكر من خلالها ويتطور باستمرار، بفضل المحاولات الجادة التي يقوم بها المفكرون من أجل دراسة الظاهرة وتفسيرها وتحليلها، والوصول إلى حقائق معرفية علمية ، وذلك من أجل تسخيرها لخدمة الإنسان، وتعود بالنفع عليه، ومن ثم تطوره الحضاري، ويصبح ذو فطرة يتمتع بطبيعة ثقافية يدرك الأشياء ويحس في النهاية بسعادة الحياة .

ورأينا من باب الأنصاف والحق أن تَدُرّس أصحاب الفكر الذين لهم الفضل على البشرية في تأسيس القواعد الأساسية للفكر السياسي ، ومن هذا المنطق ، نعود بأولى خطوات المجتمع الإنساني بالدراسة والبحث منذ القرن الخامس قبل الميلاد، وفق الخطوات المنهجية التالية :

أولاً: أهمية الدراسة

تتجسد هذه الأهمية في محاولة إظهار الدور الفاعل من قبل الإغريق في المساهمة الجادة والفاعلة في نشأة الفكر السياسي منذ القدم، فقد حاولوا تفسير الظاهرة السياسية وغيرها من الظواهر البشرية الأخرى بالبحث، والتحليل، والتأمل، والتدبر، والذي فتح الباب على مصراعيه للمفكرين، والعلماء بالبحث في هذا الموضوع على مر العصور المتعاقبة . وكذلك إسهامات هذا الفكر واضحة، وخصوصاً في الحياة السياسية في أثينا والدول والمدن الأخرى في الحضارة اليونانية، والذي سار عليه معظم المفكرين من خلال نظرياتهم حول الظاهرة السياسية والنظم السياسية، والقيم السياسية والتغيير والتطور السياسي.

ثانياً: إشكالية البحث

يركز الباحث على وضع التساؤلات التالية:

- التعرف على الأفكار الإغريقية القديمة في تأسيس الظاهرة السياسية .
- علاقة تلك الأفكار وأثرها في النظريات السياسية الحديثة .

* أ. مشارك، عضو هيئة تدريس بجامعة الزاوية، كلية الاقتصاد، العجيلات .

- الاستفادة من تلك النظريات السياسية القديمة في إيجاد الحلول السياسية في المشاركة السياسية وكيفية اتخاذ القرار السياسي المناسب .

ثالثاً: الفرضية البحثية

تهدف فرضية البحث إلى إيجاد رابطة العلاقة بين بداية الأفكار السياسية ، والأفكار الحديثة بعد مرور العديد من القرون، كما تهدف إلى وضع اللبنة الأولى في الفكر السياسي ، وتطور الظاهرة السياسية مع مرور الأزمنة المختلفة على البشرية .

رابعاً: منهجية البحث

يعتمد هذا البحث المتواضع على المنهج التاريخي المقارن، والذي يبين علاقة الفكر الإغريقي بالتاريخي السياسي وأثره على الحياة السياسية فيما بعد .

وبهذا سوف يستعرض البحث الجوانب الفكرية للأغريق، والجوانب الأخرى المتعلقة بالفلسفة والحكمة، والتي تعتبر في حد ذاتها مصدراً من مصادر القيم السياسية والأخلاقية مثل (الحرية، والعدالة، والمساواة، والتسامح، ونبذ الظلم والطغيان) وتلك المصادر نجدها غالباً في الأدب السياسي ضمن الحضارات الإنسانية القديمة بالتركيز على الفلاسفة والعلماء من خلال نظريات الفلسفية، بوضع لمحة عن أفكارهم، أمثال (أفلاطون – أرسطو) اللذين يرجع لهما الفضل في وضع اللبنة الأساسية للفكر السياسي .

المحور الأول: دولة المدينة

لعل نقطة البداية الأكثر منطقية لدراسة الفكر السياسي اليوناني هي دراسة الوحدة السياسية التي سادت في القرون السابقة للميلاد، ابتداءً من القرن السادس قبل الميلاد، وهي ماتعارف المفكرون السياسيون على تسميتها **(دولة المدينة)**، فقد كانت شبه الجزيرة اليونانية مقسمة إلى عدة مدن، لكل منها سمات خاصة تجعلها تقترب إلى حد ما من المفهوم الحديث للدولة، وعلى الرغم من كثرة هذه المدن إلا أن أثينا هي أكثرها صلاحية، لتكون نموذجاً أو مثالاً لهذه المدن والمجتمع اليوناني بصفة عامة، ويعود ذلك إلى أن حكومة أثينا هي التي نعرف عنها الكثير مقارنة بغيرها من الحكومات اليونانية الأخرى، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى وأهم فإنها الحكومة التي أولاها أهم، المفكرين اليونانيين عناية خاصة .

وبالرغم من تقدم اليونان في مسألة الحقوق، غير أننا نلاحظ أن هناك أغلبية ساحقة قد حرمت من حقوقها السياسية ، وتنفرد بالسلطة فئة محظوظة قد اعتمدت في الأساس على الرقيق والحرفيين في تسير عملية الإنتاج، والذين لم يُعْتَرف لهم بحقوق المواطنة، وقد آعتبر فلاسفة

الإغريق وفي مقدمتهم أفلاطون وأرسطو هذا الوضع طبيعياً وعادلاً ، (عبد المجيد ، 1997) وقد أخذت بعض المدن اليونانية بالنظام الديمقراطي المباشر الذي يحكم الشعب فيه بنفسه، وساد في ظل هذا النظام مبدأ المساواة بين المواطنين الأحرار، فلم يكن لعامل الثروة أو المركز الاجتماعي أثر في مساهمتهم في الحياة السياسية للمدينة، أو في تقلدهم الوظائف العامة.(**encycioa-1983**)، ومن بين العديد من السمات التي تميزت بها دولة المدينة والتي تهمنا في هذا البحث اثنتان هما:

- **الأولى:** أنها كانت صغيرة من حيث المساحة فهي لاتعدو أن تكون في مثل مساحة أحدى المدن الصغيرة في عالمنا المعاصر .
- **والثانية:** أن عدد سكانها كان محدوداً ، ولقد قدره البعض بحوالي (300-400) ألف نسمة، وإلى جانب صغر مساحتها وقلة عدد سكانها كانت تخضع لسلطة واحدة ، وهي بذلك نموذج دولة المدينة، أو المدينة الدولة . (Miche ،1973)

وقد بلغت دول المدينة أوج ازدهارها في القرن الخامس قبل الميلاد، وكانت أهم دول المدينة، هي أثينا التي كانت لها الزعامة بين دول المدينة بحكم تفوق نظامها السياسي، وعدوها التقليدي اسبرطة، ولكن لماذا أزدهر الفكر السياسي في أثينا بصفة خاصة ، الواقع أن النظام السياسي في أثينا كان مختلفاً عنه في اسبرطة، أو غيرها من دول المدينة وقد أسهم نظام أثينا بخصائصه المميزة في إيجاد المناخ لازدهار الفكر السياسي .

وقد قام النظام السياسي في أثينا على الديمقراطية المباشرة (الديمقراطية الأثينية) التي أسهمت في ازدهار أثينا الذي بلغ أوجه في القرن الخامس قبل الميلاد ، وقد كان للنظام السياسي في أثينا والمناخ السياسي العام أثره في ازدهار أثينا وتفوقها بين دول المدينة اليونانية وخاصة عدوها التقليدي اسبرطة .

كانت أثينا دولة ديمقراطية تجارية وقد قام تنظيمها الاجتماعي على النظام الطبقي، حيث تكون الهرم الاجتماعي في ثلاث طبقات مختلفة تماماً، يما ينبع ذلك من اختلاف في الحقوق والواجبات ، وبهذا يمكن تقسيم الحديث عن دولة المدينة إلى أربعة موضوعات هامة وجوهرية على النحو التالي (**الظاهر، 1985**)

- الطبقات الاجتماعية .
- المؤسسات السياسية .
- المثل السياسية العليا .
- سمات القرن الخامس قبل الميلاد .

أولاً: الطبقات الاجتماعية

انقسم سكان دولة المدينة إلى طبقات ثلاث لكل منها وضع متميز عن الأخرى، سواء من الناحية القانونية أو من الناحية السياسية وهذه الطبقات تتربع قمتها طبقة المواطنين وهي على النحو التالي (نافعة، 2002).

أ- **طبقة العبيد:** وهي أقل الطبقات مرتبة، وكانت تتكون من الرق، وتتولى المهام الإنتاجية، ولا تتمتع بأي حقوق سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية .

ب- **طبقة الأجانب:** وهذه الطبقة تتكون من الأجانب الذين استقروا في المدينة، وسَمِحَ لهم بمزاولة المهن والأنشطة التجارية، ولكن لم يسمح بالحصول على الجنسية التي ظلت قاصرة على مَنْ تَجْرِ في عروقهم دماء أثينية، وقد تمتعت هذه الطبقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية واعتبارهم أحراراً، لكنهم لم يتمتعوا بالحقوق السياسية التي ظلت قاصرة على طبقة المواطنين دون غيرهم .

ج- **طبقة المواطنين:** وتتكون من الأحرار الذين تجري في عروقهم دماء أثينية ، وقد انقسمت هذه الطبقة بدورها إلى فئتين : (فئة الأشراف – وفئة العامة) ، وكان التمييز بين هاتين الفئتين يقوم في البداية على أساس الأصل والانتماء إلى العائلات النبيلة ذات الحسب والنسب، ثم أصبحت الثروة هي معيار هذا التمييز في مرحلة لاحقة .

ثانياً: المؤسسات السياسية:

تقوم تلك المؤسسات بتسيير إدارة الدولة في المدينة، وهذه المؤسسات مثل : الجمعية – المجلس – المحاكم ، وفيما يلي شرح مبسط عن أهم عناصرها الرئيسية :

1- الجمعية:

تسمى أحياناً الجمعية الشعبية، أو جمعية سائر المواطنين، وهي لا تخرج عن كونها ندوة شعبية تَعْقِدْ عشر دورات عادية في السنة، وكذلك يجوز دعوتها للانعقاد في دورات استثنائية في حالة الضرورة .

أهم سمات التمثيل النيابي للجمعية الشعبية

تقوم الجمعية على نوع من التمثيل النيابي من أهم سماته :

- أن يُسْمَح بإعطاء صورة مصغرة لجميع المواطنين عن طريق اختيار هيئة تمثيلية كبيرة .
- تعمل هذه الهيئة التمثيلية باسم الشعب في حالة معينة ولأجل قصير .
- عدم جواز إعادة انتخاب أعضاء هذه الهيئة .

- لا تُوكَّلْ أيّ من الوظائف العامة إلى مواطن واحد، ولكن يعهد بها إلى لجنة أو هيئة قوامها عشرة مواطنين بواقع مواطن من كل قبيلة من القبائل العشرة التي كانت تتكون منها أثينا.

2 – **المجلس: مجلس الخمسمائة**

عرف باسم مجلس الخمسمائة حيث يتكون من خمسمائة عضو يُنْتَخَبُون من القبائل العشر التي يتكون منها النسيج الأثيني، وبالتساوي بحيث ترسل كل قبيلة خمسون عضواً يمثلونها في المجلس أي أن المجلس، يختار اختياراً شعبياً، ويكون كافة الشعب ممثلا في قبائله .

والمجلس: هو الأداة التنفيذية والتشريعية في الدولة ، وقد قام بها بنجاح خاصة وقت ازدهار الديمقراطية الأثينية، وعمل المجلس في ظل الجمعية، وتحت رقابتها حيث يعتبر أداتها ، وكانت المراسيم تصدر باسم المجلس والجمعية .

3 – **المحاكم :**

تعتبر المحاكم الأثينية مظهراً ممتداً للرقابة الشعبية على كل من الموظفين والقانونين على السواء . فقد باشرت هذه المحاكم المهمة التقليدية لأية محكمة، وهي الفصل في منازعات الأفراد وقضاياهم المدنية والجنائية ، أما عن مسؤولية اختيار أعضاء المحاكم أي (القضاة أو المحلفين) فقد كانت تقع على عاتق وحدات الحكم المحلي، التي كانت تقوم سنوياً بانتخاب قرابة (6000) شخصاً لهذا الغرض ، وكان يشترط فيمن يُنْتَخَبُ قاضياً أو محلفاً أن يكون أثينياً (أي مواطناً) من ناحية ، ومن ناحية أخرى يجب أن لا يقل عمره عن (30 عاماً) .

وتجدر الإشارة إلى أن أحكام المحاكم كانت نهائية، حيث لم يكن نظام الاستئناف موجوداً، أي أن المحاكم كلها كانت على قدم المساواة ، لا تعلو أحداها على الأخرى، فجميعها تمثل الشعب والقانون ، ومن ثَم فلا تستطيع أي واحدة منها أن تجب الأخرى .

ومن اختصاصات تلك المحاكم هي الإشراف على الموظفين، ومراقبة التشريع، فالاختصاص الأول له ثلاث صور: **أولهما** (حق المحاكم في تقرير صلاحية المرشحين قبل إسناد الوظائف إليهم)، **وثانيهما** (إمكان مراجعة أعمال الموظف عند انتهاء خدمته)، **ثالثهما** (حق تلك المحاكم في مراجعة أوجه إنفاق الأموال العامة) .

أما الاختصاص الثاني: في مراقبة التشريع، بمعنى أنه كان للمحاكم أن تصدر أحكامها على القانون ذاته، فتقضي عند الحاجة بأن القانون الصادر عن مجلس الخمسمائة أو الجمعية غير دستوري، أي غير جدير بالتطبيق ، ومن ثم يعتبر كأن لم يكن .

ثالثاً: المُثل السياسية العليا

ارتكزت المؤسسات السياسية التي سبقت الإشارة إليها على فلسفة تعضدها قيم أو مُثل سياسية عليا ترمي إلى تحقيقها ، ويمكن الإشارة إلى بعض منها : (سايابن،1954، ص15)

1- **الديمقراطية:** كانت الديمقراطية بمعنى المشاركة السياسية للمواطنين في صنع وتطبيق القرار السياسي على رأس قائمة المُثل السياسية ، وما التناوب في الحكم الذي ابتدعه الأثينيون، وما تولي الوظائف بالاقتراع وتوسيع نطاق المؤسسات السياسية الحاكمة إلا تعبيراً عن الديمقراطية .

2- **المشاركة السياسية:** وتتصل اتصالاً وثيقاً بالديمقراطية من ناحية، وهي احد مظاهر التعبير عنها من ناحية أخرى، ولقد عبر **(بركليس)** عن هذه المشاركة أبلغ تعبير عندما قال: (أن المواطن الذي لا يعني بالمسائل العامة لا ترى فيه رجلاً منعدم الضرر بل رجلاً منعدم الفائدة)، كذلك عرف الأثينيون كيفية المواءمة بين أمورهم الخاصة والمشاركة السياسية، ومرة ثانية نجد **(بركليس)** يقول: "عندما ينفرد مواطن بميزة من أي نوع، فإنه يفضل في تولي الخدمة العامة كمكافأة على جدارته، لا كامتياز يسمو به عن غيره، وكذلك لم يكن الفقر حائلاً أمام الفقير. بل كان من الممكن أن تستفيد منه الدولة أيّاً كانت سوء حالته" .

3 – **الحرية:** اقترنت الحرية باحترام القانون، فلم يعتقد الأثيني أن حريته مطلقة دونما قيود، كذلك أدرك الفارق الدقيق بين قيد يفرض عليه بطريقة تعسفية، وآخر يأخذ نفسه به لإحساسه بأن القانون عندما نص عليه إنما تضمن أمراً خليقاً بالطاعة وجديراً بالاحترام.

فالحرية عند قدماء اليونان اتسمت بطابع "ايجابي" فعال، كان قوامها يتمثل في حق كل مواطن في الإقناع والاقتناع ، وهذان الحقان لا يأتيان بالطبع إلا من خلال المشاركة الفعالة والدائمة بحضور الاجتماعات في الجمعية، والترشيحات الإدارية والحكومية، وتقاليد وظائف القضاء. ففكرة الحرية عند اليونان تختلف عن تلك الحرية السائدة اليوم، فالمواطن الأثيني يمارس حريته كاملة سواء كانت التشريعات، أو الوظيفة التنفيذية .

4 – **الوطنية:** وكانت تعني الإحساس بالانتماء لأثينا نفسها، باعتبارها أغلى ما يمتلكه المواطنون، وأسمى ما يمكن أن يدينوا له بالولاء والإخلاص، فالوطنية بهذا المعنى أسمى شرف للأثينيين، وتعظيمها وتمجيدها تعظيم وتمجيد لهم، وفي نظر أي مفكر إغريقي ليس في كنوز الأرض ما يفوق تلك الوطنية الأثينية .

5 – التفاؤل: ساد الفكر السياسي الإغريق نوع من التفاؤل في تقدير المواهب والقدرات السياسية للرجل المتوسط واعتبار الدراية الكبيرة والتخصص الدقيق غير لازمين للفصل في المسائل السياسية والاجتماعية[1] . (الظاهر، 1985، ص14)

سابعاً : سمات القرن الخامس قبل الميلاد

اتسم القرن الخامس ق.م بعدة خصائص أو سمات، كانت ذات أثر في الفكر السياسي ويمكن تلخيص هذه المرحلة الزمنية بالسمات التالية: (ساباين، 1954، ص28)

1– المناقشات الشعبية السياسية (الفكر الشعبي): شُغِل الأثينيون بالمجادلات والمناقشات السياسية، وكانت الشؤون العامة وإدارة دفة الحكم هما محور أحاديثهم، إذ لم يتركوا نوعاً من المشكلات السياسية إلا ناقشوه .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن "**هيرودوت**" في كتابه عن التاريخ ناقش ثلاثة أنواع من الحكومات هي:الفردية ، الأرستقراطية ، الديمقراطية، وانتهى به التفكير إلى الاعتقاد بأنه ليس هناك أفضل من أن يكون الحكم في يد فرد هو أصلح الأفراد .

2– قامت دولة المدينة على فكرة التوافق، أو التناسق، والتناسب في حياة مشتركة لأعضاء الجماعة، وكانت هذه الفكرة – التي عبر البعض عنها أيضاً باسم العدالة – أقصى ما توصلت إليه جميع المحاولات الأولى لاستخلاص نظرية عن العالم الطبيعي، فقد أعتقد "فيثاغورس" مثلاً أن التوفيق والتناسب مبدأ أساسي في الطب والبيعة، ومن ثم سادت "النظرية الطبيعية " التي تعتقد أن السلوك البشري – نفسياً كان أو أخلاقياً – يمكن تفسيره بتأمل الطبيعة وفهمها ، ولقد لقيت هذه النظرية قبولاً واستحساناً لدى الغالبية العظمى من المفكرين ولم يعارضها سوى جماعة الشكاك الذين اعتقدوا أن أي شيء طبيعي لا يختلف عن أي شيء آخر وأن العرف والعادة رب الأشياء جميعاً) .

3– كانت أداة التحول المذكور هي جماعة السفسطائيين، وهم معلمون متنقلون جابوا اليونان وإلقاء محاضراتهم مبتكرين موضوعات للجدل والمناقشة، قدموا فيها تعاريف لمفاهيم ومصطلحات عديدة سياسية وغير سياسية، وأخذوا على عاتقهم تعليم الشباب الأثيني كيفية ممارسة السياسة، وكانوا يتعايشون مما يعود عليهم من تلاميذهم خاصة الأثرياء منهم، وقد اعتبروا أن الإنسان هو محور الأشياء ومقياسها الأساسي، فهو معيار كل شيء، وأن المعرفة وليدة الحواس والقوى الإنسانية الأخرى، فهي بالتالي عمل نساني بحث . فقد جاءوا بفلسفة إنسانية جديدة على خلاف الرأي الأسبق وهو الاستخلاص من الطبيعة أي التفسير الطبيعي[1] . (مجاهد، 1999)

وترتب على هذا القول بعض الأمثلة : (بيصار، 1973، ص 74)

أ- أفكار أحدهم ويسمى " يوريبيدس" صحة الفوارق الاجتماعية المبنية على أساس المولد حتى بالنسبة للرقيق وفي هذا المعنى نجده يقول (أن هناك أمراً واحداً يجلب العار على الأرقاء هو الاسم ، ويفضلهم الأحرار فيما عدا ذلك بشيء ، فكل منهم يحمل روحاً سليمة) .

ب- ما يعتقد أن القيداماس قد قاله ومفاده " أن الله قد خلق جميع الناس أحراراً ولم تجعل الطبيعة أي واحد منهم عبداً " .

ج- إنكار أنطيفون وجود فارق طبيعي بين الإغريق والبرابرة .

هـ - ما آمن به أنطيفون من أن القانون ما هو إلا تعارف واتفاق ومن هنا فإنه مضاد للطبيعة .

4- شهدت نهاية القرن الخامس ق.م انتشار الجدل بين الأثينيين حول موضوع الطبيعة في مقابل العرف، وأن هناك تعارض بينهما، وقد اتخذ هذا التعارض اتجاهين رئيسيين : أولهما: يعتبر الطبيعة قانوناً للعدل والحق المتأصلين في البشر، ويبنى هذا الاتجاه على افتراض أن للكون نظام حكيم ونافع ويعكس حكمه ونفعاً، مع أنه قد يساء استعماله وأن ذلك يكون عادة موضوع نقد واستهجان .

إلا أن هذا النظام بطبيعته أخلاقياً وفي النهاية دينياً ، أما الاتجاه الآخر فينبني على أساس أن الطبيعة لا خلقية – حسب ما تتجلى في الإنسان – أنانية تعكس مصلحة شخصية وميلاً جارفاً للمتعة والجاه والسلطان .

5- ربما أن أهم ما ميز القرن الخامس قبل الميلاد أنه القرن الذي عاش فيه سقراط (470 – 399 ق.م) ويعود الفضل إليه في تحويل الاتجاهات الفكرية المتناثرة والتي سبقت الإشارة إليها إلى فلسفة محددة المعالم ولقد كان سقراط من أبرز السوفسطائين ، ألانه لم يكن يتفق معهم تمام الاتفاق وبالذات فيما يتعلق بمنهجهم .

وخلال هذه الفترة جاءت أفكار سقراط كمصلح إجتماعي، حاول التغلب على هذه الأفكار ببث بعض القيم المعنوية في الأثينيين، حيث نادي بأن هناك عدالة مطلقة، ورفض مفهوم النسبية وكون الحكم مأرباً لا شخصاً، ولكنه في رأيه الأكثر معرفة حيث أن "الفضيلة هي المعرفة " وفقاً لمقولته ، وبالتالي فهي قابلة للتعليم والتعلم، وأنه ليس من الحقيقي أن أي شخص يصلح لتولي أي منصب، ومهمة السياسي أو رجل الدولة هي مهمة سياسية أخلاقية فهو من ناحية يدير شؤون الدولة ورعاياها، من ناحية أخرى يجعل المعرفة أساس الحكم الصالح . وقد أسهم سقراط في تحويل الاتجاهات الفكرية المختلفة إلى فلسفة محددة المعالم.

ولم يترك سقراط أي مؤلفات غير أنه كان في نظر أفلاطون – أعظم تلامذته – المثل الأعلى للمفكر العظيم، وترك المعلم أثاره على تلميذه، فالراجح أن الكثير من المبادئ السياسية التي وردت في كتاب "الجمهورية" لأفلاطون هي في الحقيقة من فكر سقراط مثال ذلك أن الفضيلة هي المعرفة، الطبقة الحاكمة يجب أن تمتاز بالحكمة والعقل، أي أن الحاكم الفيلسوف هو الذي سينقذ الدولة من أي دمار قد يلحق بها .

المحور الثاني: أفلاطون (427 – 347 ق.م)

وُلِد أفلاطون في أثينا سنة (472 ق.م) لعائلة نبيلة أرستقراطية ، وعاش حتى عام (347 ق.م)، وكان لسقراط الذي تتلمذ على يديه الأثر الكبير في تشكيل فكره، وخصوصاً في المراحل الأولى من عمره، حيث كان لإعدام أستاذه (سقراط) الذي وجهت إليه مهمة إفساد عقول الشباب الأثر الكبير في نفسه، مما أضطره إلى الهجرة إلى جزيرة صقلية ، حيث أمضى فيها فترة من الزمن، وهي التي تقع جنوب إيطاليا، وبعد عودته إلى أثينا أستقر في مكان بعيد عن المدينة وأسس مدرسته الأكاديمية ليتوجه إلى مهمته الأساسية، حتى تكون حقل تدريب للمشرعين ورجال الدولة، فِكُوّن فئة من الفلاسفة تتسلم الحكم، تختلف عن فئة السياسيين المعاصرين له، وتنشر نظرياته في أرجاء اليونان، وظل أفلاطون يعلم مجاناً ويلقي المحاضرات لمدة أربعين عاماً . (الخنساء، 1988)

لقد صاغ أفلاطون فلسفته على شكل حوار، فهو المناقش الرئيسي للمسائل الفلسفية والسياسية ، ويمكن معالجة أفكاره السياسية من التطور الذي طرأ عليها، سواء كان في كتاب الجمهورية أو كتابه السياسي ، وما جاء في مؤلفة القوانين، ويمكن أن نعرض وبإيجاز عدداً من النقاط الهامة التي أشتمل عليها فكره السياسي من خلال مؤلفات أفلاطون التي أسهمت في تاريخ الفكر السياسي، وكان لها الأثر في تطور هذا الفكر.

أولاً: أفلاطون في "الجمهورية"

لقد أثار أفلاطون في هذا الكتاب العديد من القضايا، والتي تعبر عن فكره السياسي وهي : الفضيلة هي المعرفة والتي أعتقد فيها أن هناك حياة طيبة لكل من الأفراد والدول، يمكن تحقيقها عقلاً، كما يرى أن المعرفة واحدة وغير متغيرة، بصرف النظر عن الزمان والمكان، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يجب أن تعتمد هذه المعرفة على الطبيعة لأعلى تيارات العادات والتقاليد المتقلبة ومن ناحية ثالثة وأخيرة، فإن الكشف عن الطبيعة والاهتداء إلى جوهرها هو معيار التفرقة بين العلم والظن.

وقد قسم نظريته إلى العديد من الأقسام مثل التخصص، وتقسيم العمل، والفئات، أي الطبقات الاجتماعية والأنفس، وفي هذا الخصوص يبين أفلاطون وجود ثلاث وظائف رئيسية لابد من القيام بها: **(إفلاطون، 1980، ص57)**

أ- إشباع الحاجات الطبيعية .

ب-حماية الدولة .

ج- الحكم .

وانطلاقاً من التخصص ظهرت طبقات أو فئات اجتماعية وهي :

1- العمال الذين يتولون العملية الإنتاجية (زراعية – حرفية – تجارية ....الخ) .

2- الحراس الذين ينقسمون إلى قسمين :

أ- الجنود الذين يدافعون عن الدولة، فحمايتها مسؤوليتهم الرئيسية، كذلك فإنهم يصلحون لتولي مقاليد الحكم تحت شروط خاصة.

ب- الحكام وهم الفلاسفة .

وأما فيما يتعلق بالعدالة : حدد أفلاطون مفهوم العدالة من شقين:

أ- أنها تعني إعطاء كل فرد ما له، أي يتولى الفرد العمل الذي يتناسب مع استعداده الفطري ومواهبه، ومؤهلاته، ومرانه .

ب- أنها تعني أن يقوم كل فرد بما يجب عليه القيام به، أي أن يؤدي بدقة، وكفاءة، وأمانة الأعمال التي يتطلبها المركز الذي يشغله .

وللعدالة وظيفة اجتماعية ألا وهي توطيد الصلات والعلاقات بين أفراد المجتمع ، فهي إذن بمثابة الاتحاد أو الرباط الذي يؤلف بين الأفراد، كما أن العدالة فضيلة خاصة وعامة في الوقت نفسه ، حيث أنها هي التي تحفظ الخير الأسمى لكل من الفرد والدولة .

وأما فيما يخص التربية والتعليم، فقد احتل التعليم الحيز الأكبر في جمهورية أفلاطون، الأمر الذي دفع بعض المفكرين فيما بعد أمثال (جان جاك روسو)، إلى القول بأن كتابه الجمهورية احتوى على أعظم ما كتب عن التعليم على الإطلاق .

ويمكن تلخيص فكر أفلاطون في هذا الخصوص فيما يلي :(الظاهر، 1985، ص30)

أ- يرى أفلاطون أن للتعليم وظيفة اجتماعية هامة، إذ اعتبره الوسيلة الإيجابية التي يستطيع بها الحاكم تكييف الطبيعة البشرية على النحو الكفيل بإيجاد دولة متجانسة .

ب-جوهر العملية التعليمية هو قوله " بأن الفضيلة هي المعرفة، أي من الممكن تعلمها، وعلى ذلك فإن نظام التعليم هو العنصر الجوهري في إرساء دعائم الدولة المثالية أو الفاضلة .

ج- عن طريق نظام تعليمي كفء، يمكن تحقيق التقدم المنشود والعكس صحيح .
د- أن نظام التعليم يجب أن يكون إجبارياً وخاضعاً لرقابة الدولة ، أي لا يُتَرك للقطاع الخاص، بمعنى أن تتدخل الدولة لتقف على نوع التعليم وعلى مدى حصول الأفراد عليه من عدمه .

هـ- ينقسم التعليم إلى مرحلتين :

- **المرحلة الأولية:** ويتم من خلالها تدريب النشء حتى سن العشرين ، أي تنتهي عند بداية الخدمة العسكرية، وتشمل التربية البدنية والموسيقى والشعر .
- **أما المرحلة العالية:** فتقتصر على فئة منتقاة من كلا الجنسين من أبناء الطبقتين الحاكمتين (الجنود والحكام)، وتبدأ من سن (20 سنة) وتنتهي في سن (35 سنة) .

أما المواد التي تدرس في هذه المرحلة فتتضمن (الرياضيات-المنطق -الفلك)، وتجدر الإشارة إلى أن أفلاطون كان يتطلع إلى إيجاد علم للسياسة يبلغ من أحكامه أحكام الرياضيات ودقتها .

وهناك ملاحظتان على التعليم عند أفلاطون:

- **الأولى:** هي أن حديثه عن تعليم النساء لم يأتِ دفاعاً عن حقوقهن، بل كان مجرد خطة لتعبئة كل الطاقات المتاحة والمؤهلة لخدمة الدولة .
- **الثانية:** هي أن أفلاطون لم يبحث موضوع تعليم وتدريب الصناع .

كما رفض أفلاطون في هذا الكتاب النظم السياسية القائمة في عصره، وبالذات النظام الديمقراطي الأثيني، الذي أعتبره مثل (السفسطائيون) الذين يدرسون سلوك الشعب لصياغته في قواعد أخلاقية بدلاً من إرشاده، وإنارة طريقه بالكشف عن الحقيقية المطلقة ، وبذلك تعتبر سياسة هؤلاء ليست إلا تسجيلاً لواقع ، انعكاساً لرغبات الجماهير الضعيفة لتقييد الأقوى ، فهذا التصور الأفلاطوني يمثل في الواقع أساس فكرة في المدينة المثالية، التي يجب أن تتوافر فيها شروط الكمال من ناحية، حتى يتحقق استمرار الدوام من ناحية أخرى ، الأمر الذي يتسنى معه تحقيق العدالة من ناحية ثالثة . (شلبي، 1985)

لقد كانت أفكار أفلاطون في الجمهورية نواة لطرح قضايا مدينة الدولة ، تلك المؤسسة المثالية التي تخيلها من أجل إصلاح نظام الحكم فيها، وبعد ذلك جاء بما يتعلق "بالسياسي"، إذ تأتي أفكاره أيضاً في هذا الجانب مركزة على قدرة الحكم المستنير .

وكتاب الجمهورية هو بلا أدنى شك من روائع الفلسفة والسياسة، والأدب، وكان يكفي أفلاطون أن يترك هذا الأثر العظيم لتخلده الإنسانية ، فقد قرأ بعضهم هذا الكتاب فأشتد إعجاباً وحماساً ليقول "أحرقوا كل الكتب، ففي هذا الكتاب غني عنها "، وأوغل أفلاطون في العناية بالإنسانية ، فاخرج

بقية ما كتب من الأسفار لتشكل في مجملها أحد الكنوز العظيمة ، فالفرد عند أفلاطون هو حكيم بفضيلة في الحكمة في عنصره العقلي ، وشجاع بفضيلة الشجاعة في عنصره الحماسي ، وعنيف في عنصره العقلي، مع القبول التام من جانب العنصرين الآخرين. وأخيراً هو عادل حيث تقوم كل من هذه الثلاث بعملها الخاص غير متدخلة في عمل غيرها، ويتجلى اتفاق قوى العقل الداخلية بإتمام كل الأعمال المحسوبية عادلة وتجنب التعدي .(أفلاطون، 1980)

أما بالنسبة للديمقراطية في نظر أفلاطون عند انحلال الحكم الأوليغارشي القائم على حب المال واكتنازه، ففيها يبلغ الطغيان مداه، و تتعاظم الفروق الطبقية، ويتعس الفقراء لما يدفعهم للإطاحة بالأغنياء مصدر تعاستهم ، إما بثورة مظفرة أو بعون خارجي، فيقتلون الأغنياء ويجردونهم أموالهم، ويقيمون حكومة ديمقراطية تتصف بالحرية والمساواة ، وهذا ما يعني الطور الحسن للديمقراطية ، غير أنه مثلما يطيح حب المال بالأوليغارشيته، فإن التطرف في الحرية ينحدر بالديمقراطية .

هذه خلاصة أفلاطون من خلال كتابه المعروف بالجمهورية ، فقد تطرق الكتاب إلى عدة قضايا تخص مجتمعه وعصره المعاصر آنذاك ، غير أن أفلاطون قد رأى أن بعض مبادئه ومثله لم تنل أي تأييد في عصره ، وتحت هذا الواقع احتاج إلى تعديل في أفكاره من خلال ما جاء في كتابه السياسي والقوانين فيما بعد .(تنيرة، 1994).

ثانياً: كتاب السياسي عند أفلاطون

قام أفلاطون بكتابة كتابه السياسي بعد فترة من الزمن عن كتابه "الجمهورية"، فمعظم أرائه كانت تختلف عن أفكاره لمدينته الفاضلة ، ففي الجمهورية استبعد القوانين، وحصر السلطة في يد الفيلسوف غير المقيد بالقوانين المكتوبة والمعبر عن المثل العليا والساعي لخير الناس والدولة، بينما في "السياسي" يفاضل أفلاطون بين حكم الفيلسوف وحكم القانون، فما زال أفلاطون يعتقد أن تقييد الحاكم الفيلسوف بالقانون كتقييد الطبيب الماهر بالمراجع والخبرات الطبية ، حيث يوصف العلاج، ويشابه أفلاطون بين السياسي ورب الأسرة، فيرى تشابهاً في المهام، فرب الأسرة يعمل لصالح الأسرة والسياسي يعمل لصالح المجتمع، وفي هذا التشابه شيئاً من الواقع في حين أن رب الأسرة يخضع لرغبات أفراد أسرته ، فالحاكم يجب أن يخضع لرغبات ومتطلبات كافة المواطنين في المجتمع.

ويوضح أفلاطون أن حكم الفرد الواحد نظرياً الأقوى من أجل الخير، ومن أجل الشر يمكن أن يعتبر أفضل أشكال الحكم المنتظمة (الملكية)، وأسوأ أشكال الحكم غير المنتظمة (الطغيان)، وبالعكس فإن حكم الأكثرية ضعيف في كل شيء، والذي يفتقد لقوة كبيرة من أجل الخير، ومن أجل الشر يمكن

أن يعتبر أسوأ أشكال الحكم المنتظمة (الديمقراطية المعتدلة)، وذلك نظراً لما يتميز به من تفتيت للسلطات بين العديد من الناس، " ما إذا كانت كل الأشكال غير منتظمة فإن الحياة الأفضل تكون في الديمقراطية، أما إذا كانت كل الأشكال منظمة جيداً، فإن الديمقراطية هي الشكل الأخير الذي سنختار العيش فيه وسنؤثر الملكية التي سيعود إليها حينئذ النصر، " كل هذا مع التحفظ بالطبع بالنسبة للشكل السابع للحكم المتمثل بالدستور الكامل الوحيد المستقيم حقيقة والذي يقارنه أفلاطون " بإلة يبن الشر تاركاً إياه من حيث الافتراض خارج الجدل. هذا بعض ما تضمنه أفلاطون في كتابه، هذا حول الملاحظات عن الشؤون العامة وكيف يتصرف الحكام وفق الأشكال المبينة والتي يعتبرها البعض بالدساتير المتحيزة .(أفلاطون، 1980)

ويشير أيضاً في كتابه " السياسي" إلى تصنيف الأنظمة السياسية إلى ثلاثة أنواع هي :

أ- الحكم الفردي .

ب- حكم الأقلية (الأرستقراطية) .

ج- حكم الأكثرية (الديمقراطية) .

ولكن هذه الأنظمة قابلة للتفرغ، لأن أي من هذه الأشكال قد يكون منظماً، وقد يكون غير ذلك، فالحكم الملكي عندما يكون منظماً يصبح ملكية خاضعة للقانون، وإذا كان غير منظم تحول إلى طغيان، كما أن حكم الأقلية قد يكون "أرستقراطية" صالحة أو (أوليغارشية) فاسدة، كما أن الديمقراطية يمكن أن تكون نظاماً معتدلاً أو متصرفاً، أما ما هو الحكم الأصلح، ومن حيث أن جميع هذه الأنظمة ميلاً للخير والشر، فإن الحكم الفردي هو الأصلح، والديمقراطية المعتدلة هي الأسوأ، وذلك عند الافتراض بأن عناصر الخير هي المتغلبة، وتلك حالة مثالية يعترف أفلاطون بندرتها، ولأن الحكومات أكثر ميلاً نحو الشر من الناحية الواقعية، فإن الديمقراطية تصبح النظام الأفضل .

وقد بين في هذا الكتاب عدة قضايا هامة وجوهرية أساسها معالجة بعض الموضوعات التي كانت تحتاج لمعالجة، مثل نظرية أصل الدولة، فقد قسم البشر إلى ثلاث طوائف كل طائفة بطبيعتها مهيأة للقيام بوظيفة معينة في مدينته الفاضلة ، وقد حصر حق الحكم على هؤلاء الذين يعتبرون من معدن الذهب، وقد أطلق عليهم حسب تصنيفه لملوك الفلاسفة أو الفلاسفة الملوك، وبالتالي فإن الدولة هي مؤسسة اجتماعية تنشأ بسبب عدم استطاعة الإنسان العيش بمفرده، ومن هنا تتجه هذه المؤسسة الاجتماعية نحو الأتساع والتخصص، فتظهر ضمن مراحل وأنماط أبرزها الأنماط التالية : (صاحب،1997، ص63)

- **النمط الأول:** الدولة البدائية، وهي مبنية على تقسيم العمل، وإشباع حاجات الإنسان الضرورية وهي دولة حقيقية وصحيحة.
- **النمط الثاني:** نمط الدولة القائم على الترف إذ يزداد فيها التخصص، وتزداد فيها الحاجات والمطالب، وهذا الازدياد في الحاجات يؤدي إلى التوسع الإقليمي، وبعبارة أخرى يؤدي إلى الحروب.
- **النمط الثالث:** الدولة النقية التي يتقلص فيها الفرق بين الأغنياء والفقراء، وذلك بفضل تربية الحكم تربية صحيحة، وهذه الدولة توصف بأنها دولة فاضلة .
- **النمط الرابع:** وهي الدولة الحكيمة التي يصبح الفلاسفة حكامها، وتكون دولة متكاملة، وذلك نتيجة الاتفاق السائد بين الحكام والمحكومين، ولكل منها قدرة ومكانة مميزة، فالحاكم مزج الإلهية بالذهب والمحارب بالفضة .

أما التجار والصناع والزراع، فإن الآلهة فرحتهم بالنحاس والحديد، تبقى المشكلة الفلسفية عند أفلاطون مشكلة سياسية، وهي مشكلة الدولة (المدينة)، فعنده لا مدينة إلا بالعلم، ولا حكومة إلا حكومة العقل، وأن الفلسفة هي غاية الأخلاق وقد حدد للدولة وظائف أهمها: (بيطار، 1973، ص41)

1- إشباع الحاجات الطبيعية .

2- إدارة شؤون الدولة (أي الحكم) .

3- حماية أمن الدولة .

وحدد أيضاً أن التخصص يؤدي إلى ظهور تفاوت طبقي ضمن تركيب المجتمع وفق الأتي:

1- طبقة المنتجين من العمال .

2- طبقة الجنود .

3- طبقة الحكام والفلاسفة .

ويجب أن نؤكد في هذا الصدد وفق هذه التصنيفات أن العدالة تشكل ركن هام وجوهري في القيم السياسية عند أفلاطون، فالحرية والمساواة تتحققان بطريقة تلقائية، والدولة تبلغ ذروتها الصحيحة في طبقة الفلاسفة، ويقوم كل فرد بما يلائمه من الأعمال .

وبالتالي فإن فلسفة النظام السياسي المختلط تقوم على القاعدة العامة في الفكر السياسي، وهي أن السلطة لا توقفها إلا السلطة، ومن هنا فالسلطة المطلقة تتمثل في الطغيان الذي لا يحد من سلطانها أي حدود، فإن من يحد من سلطة الطغيان هو الشعب بالكامل والممثل الوحيد في الحرية .

ثالثاً: كتاب القوانين

يعتبر كتاب القوانين عند أفلاطون ذروة الاكتمال، فقد سطر هذا الكتاب وهو في أواخر حياته خلال فترة شيخوخته، وكتب في هذا الكتاب تجربته النظرية والعلمية، فهو يعتبر أيضاً خاتمة الجهد والبذل نحو تأسيس فكر سياسي يتحول من عالم المثل العليا والخيال إلى عالم الواقع.

فإن كتاب القوانين قد نشر بعد موت أفلاطون بواسطة أحد تلاميذه، وربما أن الموت قد أدرك أفلاطون قبل إنجازه بشكل نهائي، وهذا ما يفسر بعض المآخذ عنه من أجزاء هذا الكتاب في العديد من المواضع، وقد نصب حول المدينة الواقعية العلمية خلافاً عن الجمهورية أو السياسي، وغير أنه يلاحظ من حيث الاختلاف مع كتابه الجمهورية بشكل قاطع، وهناك أوجه من التشابه مع الكتاب السياسي، وقد تناول في القوانين موضوعات كثيرة وأهمها: (الخنساء، 1988)

1- العودة إلى القانون:

يبين وبوضوح مطلق أن الحكومة يجب أن تكون دستورية تخضع للقانون الحاكم والمحكوم على السواء، فحكم القانون ضرورة إلزامية في الدولة الواقعية، إن أفلاطون يدخل هذه التعديلات مجبراً بعد التجارب، لأن المجتمع العملي البعيد عن المثالية يفرض ذلك. ولكن إذا ظهر فيلسوف كفء فليس ثمة قانون أفضل من المعرفة والعلم، أفلاطون يصف في (القوانين) الدولة الإنسانية الواقعية الأدنى مرتبة من الدولة المثالية فهي لا توازيها وإنما تليها في المرتبة، وهو يصف الدولة الخاضعة للقانون والسائرة على التقاليد المتتابعة.

لقد اعترف أفلاطون بالتقاليد عند الشعوب ، والتي رفض الاعتراف بها في كتابه الجمهورية لتفضيله المعرفة ، فالثبات والاستقرار من طبيعة القانون. وغير في القوانين من نظرته للإنسان وإمكانياته في بناء الدولة المثالية ووجه اهتمامه لبناء الدولة الواقعية . فطبيعة الناس غير قابلة لتولية فرد يتصرف كما يشاء لاعتقادها بأنه خير الرجال .

2- الدولة المختلطة:

يرى أفلاطون في القوانين أن كل أشكال الحكومات يمكن إرجاعها إلى نوعين أساسين :

- **النوع الأول** / هو ذاك الذي تأتي فيه السلطة من أعلى إلى أسفل ، أي يكون في هذه الحالة من القمة إلى القاعدة ، ويرى حسب وجهة نظره أنه أفضل نظام لهذا النموذج لا في النموذج الملكي.

- **النوع الثاني:** فهو يخالف السابق من حيث أنه يأتي من أسفل إلى أعلى، أي من القاعدة إلى القمة، والنموذج لهذا النوع هو النظام الديمقراطي، هذا الأساس النظري للفكر الأفلاطوني عن أشكال الحكومات، أي عن تنظيم سياسي اقترن في الواقع بمبدأ العدد، ومن هنا كانت تقييماته متأثرة بهذين

الأساسين، وسوف يظهر لنا عدم دقة التقسيم وتداخل بعض مظاهره، وأن كان هذا التداخل قد أعطى أفلاطون مزيداً من التأمل في النظام الذي أقترحه في القوانين باعتباره النظام "الأصلح"، وإذا كان النوعان السابقان من شأنهما السماح بتصور تقسيمات عديدة للتنظيمات السياسية، إلا أنه يمكن القول بوجود تقسيم سداسي للنظم السياسية مثل:(شلبي 1985)

أ- النظام الاستبدادي ب- النظام السقراطي ج- نظام الأقلية العسكرية

د – نظام الأقلية هـ- النظام الديمقراطي و- النظام الأرستقراطي

ولو تمعنا في فكر أفلاطون حول هذه التقسيمات فإنه يميل نحو النظام الأرستقراطي أو الديمقراطي أو النظام المختلط، ويعتبره نظام مثالي وفي هذا النظام الجديد تتسع دائرة المشاركة التبعية ومساهمتها بشكل فعال، ولكن على أن يتولى الحكم عشرة فلاسفة وكهنه يكونون مجلس الحكماء الذي بدوره يمارس مهام السلطة العليا بالإضافة إلى تكوين مجلس شعبي ومجلس أعلى للقضاء، (أو حراس القانون) في عملية اختيار تمر عبر مراحل معقدة، يهدف من هذا إلى تجنب التعيينات السريعة، والابتعاد عن ممارسة الدعاية قد يؤدي في هذه الحالة إلى نوعاً من الديماجوجية، وإفشال تلك الفكرة التي تبين المبادئ والأسس لهذا النظام.

3- الاعتدال في النظم الاجتماعية:

إن العدالة تعني أن يعمل كل فرد بحسب حالته الكائنة بالفعل، في ضوء إلغاء الأسرة وإلغاء الزواج الفردي الدائم، والاستعاضة عنه بالإنسان الموجه وفقاً لإرادة الحكام لإنتاج أصلح سلالة ممكنة . كما تم تحريم الملكية الخاصة على الحكام سواء كانت منازل أو أراضي أو أموالاً، والتعليم عند أفلاطون هو الوسيلة الإيجابية التي يستطيع بها الحاكم تكييف الطبيعة البشرية على نحو يكفل إيجاد دولة متجانسة، والدولة هي أولاً وقبل كل شيء منظمة تعليمية ما إذا كانت الفضيلة هي المعرفة، فبالتالي من الأهمية تعليمها، والدولة لا تستطيع أن تترك شؤون التعليم للحاجة الخاصة، وأن يكون مصدراً للتجارة، بل يتعين عليها أن توفر بنفسها الوسائل اللازمة لذلك ، فهو يعمل على تحقيق نظام تعليم إجباري خاضع لرقابة الدولة .

وينقسم التعليم عند أفلاطون إلى : (العويني، 1981، ص71)

أ- **التعليم الأولي:** ويشمل تدريب الأشخاص حتى سن العشرين، وينتهي عند بداية الخدمة العسكرية .

ب-**التعليم الأعلى:** الذي يقتصر على فئة مختارة من كلا الجنسين، ويمتد من سن العشرين إلى سن الخامسة والثلاثين .

وللنساء أهلية التعيين في الوظائف كالرجال على حد سواء، أي أن جوهر جمهورية أفلاطون هو الحكم المطلق المستنير، والحكومة المستنيرة بالعقل لا يمكن أن تكون إلا حكومة القلة.

غير أنه يلاحظ على أفلاطون في هذا الكتاب الذي يُعنى بالجانب القانوني إهماله للعديد من الآراء التي أوردها في الجمهورية، تلك الآراء والأفكار التي ساقها في السابق، وبعد مرور عدد من السنين، حتى أن وصل إلى الشيخوخة في أثناء كتابه القوانين، فيتضح أن الواقع لا يتماشى مع الحقيقة الإنسانية، وأنه قد عدل عن الكثير من هذه الآراء في هذا الكتاب .

وبعد مضي أكثر من (خمسة وعشرين قرناً) من الزمان لا يزال الفكر السياسي لأفلاطون هو السائد في العالم في كافة فروع المعرفة، وبالأخص في حقل علم السياسة ، وكذلك في العلوم المختلفة الأخرى مثل : علم النفس والأخلاق والتعليم ... وغيرها .

المحور الثالث أرسطو (384 – 322 ق.م)

ولد أرسطو في مدينة ستاجييرا إحدى المدن اليونانية على الساحل المقدوني ، وينحدر من أسرة تنتمي إلى الطبقة المتوسطة ، وكان والده طبيباً ، وفي سن السابعة عشر ذهب إلى أثينا، حيث تتلمذ على يد أفلاطون ودرس بمدرسته (الأكاديمية) لمدة اثنتي عشرة سنة حتى وفاة أستاذه عام (347ق.م)، وفي السنوات الأثنتي عشرة التالية قام بعدة سفريات ، ثم التحق ببلاط الملك فيليب المقدوني معلماً لأبنه الأسكندر، الذي لقب فيما بعد الاسكندر المقدوني الأكبر، وفي سنة (335ق.م) عاد أرسطو إلى أثينا حيث أنشأ مدرسته الخاصة التي أسماها (ليسية)، والتي اشتملت برامجها الدراسية على معظم – إن لم يكن كل – فروع المعرفة ، وعندما مات الأسكندر في سنة (323ق.م) عمت أثينا روح العداء لمقدونيا والمقدونيين، ولما كان أرسطو معروفاً على كل المستويات بعلاقته الودية، وتعاطفه مع الملكية المقدونية والأسكندر الأكبر فإنه كان موضع شك . في ظروف كهذه فضل أرسطو النفي عن المحاكمة واحتمال أدانته ، فهجر، أثينا إلى أحد أقوى معاقل المقدونيين وهي (شالكيس) التي استضافته ورحبت به إلى أن مات عام (322 ق.م). **(نافعة، 2002)**

يعتبر أرسطو احد الفلاسفة الإغريق المتأثرين بالواقع، وبما يجري في الحياة العملية، فقد أشار إلى أفضل أنواع الحكم، وهو الحكم الدستوري، وليس الحكم الاستبدادي، خلافاً لأفلاطون الذي كان متأثراً بالمثالية، وأرسطو يرى الحكم الدستوري يتمشى مع كرامة الرعايا وعزتهم، فالحكم الدستوري يحكم رعاياه برغبتهم ويحكمهم بإرادتهم، وبذلك يختلف كل الاختلاف عن (الدكتاتورية الطاغية)، وهذه القمة الأدبية التي أراد أرسطو إبرازها **(سرب خادع ممثل خادع)** فالاختلاف يظهر في طريقة

التغيير التي يعتمد عليها كل منهما، فأفلاطون مثالي خيالي، في حين نجد أرسطو واقعي تجريبي، والتجربة عند أرسطو تنطلق من المنطق بالإضافة إلى التحليل العقلي .

ويطبق أرسطو هذا المبدأ على الأمور السياسية ، فبدلاً من الانطلاق من الخيال المجرد كما ورد في جمهورية أفلاطون يقول أرسطو في هذه الحالة يجب الانطلاق من الواقع الفعلي كما هو موجود فعلاً والعمل على تحسينه وإكماله وتهذيبه بالشكل المناسب حتى يتمشى الواقع بصورة أكثر جمالاً، ويرى أرسطو أنه بإتباع هذه الطريقة لا يمكن اعتبار السياسة كمذهب بل كتجربة بمعزل عن الفلسفة من جهة وعن الفن من جهة أخرى .

وعلى العموم يجب التذكير بشيء مرتبط بأحداث أثينا وتاريخها، وهو إذا كان يطلق على أفلاطون أباً للفلسفة السياسية، فإن التلميذ المجتهد من بعده أرسطو قد أرسى دعائم ومرتكزات ومبادئ العلوم السياسية، فقد أسهمت تحليلات وأفكار أرسطو في توضيح أهمية الفصل بين الأخلاق والسياسة، ولفت الأنظار إلى ضرورة بل إلى إمكانية دراسة الظواهر السياسية من خلال منهج علمي محدد، وكان أرسطو هو أول من أستخدم هذا المنهج وطبقه بنفسه في العديد من تحليلاته ، فلم تكن النتائج التى توصل إليها وليدة عملية تأمل فلسفي محض كما هو الحال بالنسبة لأفلاطون ، وخاصة في المرحلة الأولى من حياته، وإنما كانت هذه النتائج وليدة دراسة تحليلية مقارنة . (نافعة، 2002)

لقد منح أرسطو أهمية خاصة لاشتراك الأفراد في كل شيء، فيما يتعلق بحياتهم السياسية المنتظمة، في حين نجد أن أفلاطون قد جرد الفرد من قيمته، تلك القيمة التي كان يراها تذوب ضمن كياناته المثالية الفاضلة، فعندما يتعلق الأمر بالحاكم الفيلسوف فهو فوق كل شيء لأن حكمة الحاكم الفيلسوف تفوق إدراك أي فرد من أفراد المجتمع .

وينتقل أفلاطون في هذا التجريد حتى يصل إلى طبقتي الحكام والمحاربين الذين جردهم من التملك ، وأشاع فيما بينهم النساء، في حين أن أرسطو يرى أن من أبرز أهداف علم السياسة هو تحويل الناس إلى فاضلين، وبذلك ربط السياسة بالأخلاق ضمن رباط وثيق، فالسياسة لديه هي علم السلوك الاجتماعي، أما الأخلاق فهي الحقل المرتبط بفن السلوك الفردي، وربما أن السياسة من جهة والأخلاق من جهة أخرى، ينتميان لنفس التصنيف المعياري المهتم بالسلوك فأنهما ينتميان لطبيعة واحدة، ولكن لكل منها مستوى يختلف عن الآخر .

فالسياسة كما أسلفنا تهدف إلى تحويل الأفراد إلى فاضلين، وهذا هدف أخلاقي سلوكي كما أن الأخلاق أصلاً تهتم بالسلوك الفردي، إن كل من السياسة والأخلاق يهتم بالأنماط السلوكية، فالسياسة تهتم بالسلوك الجماعي، أما الأخلاق فتهتم بالسلوك الفردي .

من خلال دقة ملاحظة أرسطو السياسية، وواقعية إيجاده للجسر الذي يربط هذين المستويين فإن فلسفة أرسطو السياسية الواقعية جعلته يؤمن بأن جوهر علم السياسة ينطبق مع علم الأخلاق، لأن علم الأخلاق وجد من أجل السعادة، كما أن الجماعة السياسية المنظمة (المقصود هنا الدولة) وجدت من أجل العمل على جلب السعادة، والاطمئنان على كل أفراد المجتمع. **(صاحب، 1997)**

إن الطبيعة البشرية التي تعبر عن نفسها بشكل كامل في المدينة هي طبيعة أخلاقية ، فإذا كان الإنسان هو الوحيد الذي لديه الشعور بالخير، والشر، والشعور بالعدل، والظلم، وبالمفاهيم الأخلاقية الأخرى ، ومن مثل هذه المشاعر الموضوعة في إطار مشترك انبثقت المدينة بعد الأسرة لهذا فإنها لا يمكن أن تكون مجرد تحالف هجومي أو دفاعي بين الأفراد، أي مجرد وعد فيما بينهم بتبادل الخدمات، إنها من حيث ماهيتها تجمع من أجل عيش جيد، ومن أجل تحقيق السعادة والفضيلة في حياة كاملة ومستقلة لمجموع المشاركين، ولكل واحد منهم بشكل خاص، فإن المبدأ يكون (إن الجماعة السياسية توجد بهدف انجاز الخير وليس فقط بهدف الحياة في المجتمع). (الخطيب، 2007)

وبالتالي فإن الدولة عند أرسطو ومن وجهة نظره، هي الهدف الأسمى للإنسان لأن الدولة تحقق له غاياته المنشودة، من خلال مجتمع متماسك منتظم البنيان، وذلك لا يتم إلا عن طريق المدينة (الدولة) .

أولاً: مفهوم الدولة في فكر أرسطو

(الدولة عند أرسطو تعتبر أسمى من الجميع، من الفرد، والعائلة، والقرية، لأن الكل من الجزء بالضرورة ، ولا وجود للجزء إذا فسد الكل، يقول أرسطو لا يمكن الشك في أن الدولة هي بالطبع فوق العائلة وفوق كل فرد لأن الكل هو بالضرورة فوق الجزء ما دام أنه متى فسد الكل فليس بعد من جزء فاليد متى فصلت عن الجسم لا تبقى يداً على الحقيقة، وإذا كان الإنسان هو أول الحيوانات وسيدها فإنه يصبح أضرها وأشنعها، إذا عاش بلا قوانين وبل عدل وبل فضيلة، فبدون هذه يكون أكثر افتراسا وفساداً ، وما يحقق عدل الإنسان وفضيلته وحياته وفقاً للقانون هي الدولة.

حقاً أن أساس الدولة هو ضرورة العيش المشترك، ولكن الدولة تهدف إلى غاية أسمى من تأمين العيش، وإن غايتها هي العيش الجيد والحياة الرفيعة والسهر على تحلي المواطنين بالفضيلة

والعدل، والعدل ضرورة اجتماعية لأن الحق هو قاعدة الاجتماع السياسي والتقرير العادل هو ذاك الذي يرتب العدل ؛ ولتحديد مفهوم الدولة يتطلب الأمر البحث في إطار الجماعة المكونة للدولة، ويجرنا الحديث هنا إلى البحث أيضاً في شكل النظام المكون لها، أي في الدستور؛ وبما أن المدينة هي الدولة التي تتكون من أفراد، أي من المواطنين بالتحديد فإن إيضاح مفهوم الدولة وماهيتها يصبح ممكناً حين نعلم من تحق له صفة (مواطن) وما هي المواطنة أساساً، ولعل أفضل تحديد لذلك هو أن المواطن من له حق الاقتراع والمشاركة وفي السلطة خاصة في نظام ديمقراطي، ذلك أن هناك دساتير تعرف نوعاً من أنماط المجتمع البشري وتفرض على سلطاتها نوعاً من العدالة.(أريسطو، 1987، ص54)

بعد ذلك يوضح كيف تحافظ الدولة بتجاوزها لعمر مواطنيها والتي تكون التحولات التاريخية حياتها وكيف تحافظ على ماهيتها. وهذه مسألة جوهرية تقودنا حتماً نحو البحث في المنهج الأخلاقي لقدرة الفرد على تحقيق انجاز ما، وعلى إرادته في تحقيق انجاز مفيد للجماعة أي للبحث في الفضائل، وبعبارة أخرى فعلى الفضائل أن تأخذ بعين الاعتبار صالح الجماعة لا أن تقتصر على المجال الفردي، وما يتعلق به من وظائف وحرف، والتي تميز بهذا الشكل فرداً عن فرد آخر، إذ لا يمكن اعتبار كلا النوعين من الفضائل نوعاً واحداً، وعلى صاحب الأمر أن يتحلى إلى ذلك بالذكاء والمعرفة، ثم أن على التربية أن تتكيف مع هذه المتطلبات المختلفة، وعلى المواطن الصالح أن يحسن الطاعة كما يحسن إعطاء الأمر هكذا تعرف فضائل المواطنين السياسية بالقدرة على تحقيق هذين الأمرين معاً.

إذا كان أرسطو قد ربط مفهوم الدولة بالأخلاق، وكذلك بالفضائل الحسنة، وفي الوقت نفسه أن يكون الفرد أو الإنسان بصفة عامة يتحلى بقدر من الذكاء والمعرفة، وبعد ذلك تنشأ الدولة عبر تطور اجتماعي تاريخي يتدرج من الأسرة، فالأسرة عند أرسطو هي المجتمع البدائي فهذا المجتمع يحتاج إلى إشباع الحاجات المادية من أمن وطعام ورغبة في التناسل، فإن الإنسان لا يستطيع على الإطلاق أن يعيش وحيداً، فإنه يعيش أيضاً ضمن هذه المتطلبات الإنسانية ، فالإنسان يعيش مع أسرة من أجل البقاء وهكذا فتكون القرية ثم المدينة، وهذا ما يتمشى مع التطور التاريخي حتى نصل إلى مجتمع المدينة وتأسيس دولة خاضعة للقانون الذي يحدد النظام بين أفراد المجتمع، وصولاً إلى بناء الحضارات وهي مرحلة متقدمة من الرقي والتقدم الحضاري الإنساني.

وهكذا يتضح أن أرسطو سلك منهاجاً تحليلياً في تمييز الظاهرة السياسية عن غيرها من الظواهر الاجتماعية الأخرى، وتحديد خصائصها الذاتية، ويمكن حصرها فيما يلي : (محمود، 1985، ص63)

1- الدولة كظاهرة سياسية هي اجتماع يختص به الإنسان دون سواه من سائر الحيوانات، ويرجع ذلك في الأصل لكونه كائناً سياسياً ناطقاً وعاقلاً، يحس، ويفكر، ومن ثم يميز الشر من الخير، والعدل من الظلم .

2- الدولة أو كما يسميها أحياناً الاجتماع السياسي فوق كل الاجتماعات ، ولكنها تشملها كلها، سواء من حيث التكوين أو الغاية التي تسعى إليها ، وهي الخير الأعم للجماعة ، و الجدير بالملاحظة هنا أن فكرة الإرادة العامة التي اتخذها الفيلسوف الفرنسي "روسو" فيما بعد تجد جذورها في الفكرة التي وضع أصولها أرسطو .

3- تتميز الدولة عن غيرها من الاجتماعات بقدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي يسد حاجات أفرادها، وهذه الخاصية لا يستطيع الفرد بلوغها، كما لا تستطيع ذلك العائلة أو القرية ، وأرسطو هنا يؤكد حقيقة سبقه إليها أفلاطون .

4- الدولة كتنظيم قانوني تحيا وتقوم بالقوانين، وهي تسعى بذلك لتهذيب الإنسان وتجريده من نزاعات الشر والغرائز البهيمية. وضع أرسطو قاعدة ثابتة لأصل الاجتماع السياسي، وهي العدل الذي هو ضرورة اجتماعية لإقامة الحق .

إن الجديد عند أرسطو من خلال تأصيله لنشأة الاجتماع السياسي هو تلك التفرقة بين البناء السياسي وما يقوم من بناء اجتماعي أو اقتصادي ، ويمكن القول بأن التفريق الحديث بين الدولة وبين الجماعة لم يتناوله أي مفكر يوناني بوضوح وكفاية ، وربما لم يكن هذا التفريق سهل الإيضاح قبل تصور الدولة ككيان قانوني ، ومع ذلك فقد كان أرسطو على الأقل أول من شارف حدود هذا التصور.

ومن الشروط الأولية التي يتصورها أرسطو المجالات المادية التالية : (أرسطو 1987 ص35)

1- عدد السكان .

2- مساحة الرقعة الجغرافية .

3- موقع المدينة " الدولة " .

4- وأخيراً الفطرة أو الصفات الطبيعية للسكان .

يجب أن يكون عدد السكان كبيراً بالقدر الذي يحقق للمدينة استقلالها ، وليس كبيرا إلى درجة يتعذر معها الإحاطة بما يدور فيها ، إن شرط الجمال كشرط النظام هو المقياس الصحيح والقوانين الصحيحة ليست أمراً آخر غير النظام الجيد ولا يمكن لتنظيم القوانين أن يطال فئة كبيرة

من الناس ، وحدها القدرة الآلهية لا الإنسانية تستطيع أن تنظم الكون بأكمله ، أما في الدولة الفضلى لابد من انتخاب الرؤساء حسب كفايتهم فإذا كان العدد كبير فإن المواطن في هذه الحالة قد يتعذر عليه قدرات وكفاءات الآخرين .

أما فيما يتعلق بمساحة ورقعة الدولة الجغرافية ، يجب أن تكون المساحة خاضعة للمراقبة، ومع ذلك كبيرة ومتنوعة بما فيه الكفاية، بحيث تتيح للسكان الحصول على المحاصيل والمواد الأولية التي يحتاج إليها السكان بالإضافة إلى أن كبر المساحة تمكن السكان من العيش بكل راحة وهدوء، وفي الوقت نفسه فإن الموقع الجغرافي يكون سهل الدفاع عنه من الناحية العسكرية، وبالنسبة للصفات الطبيعية التي يجب توفرها في المواطنين في نظر أرسطو هي الإقدام والشجاعة والفطنة والذكاء.

تلك المواصفات التي حددها أرسطو للدولة، والتي تعتبر نموذجية في نظره، من حيث اكتمال الشكل الأفضل لكي تتحقق السعادة، وأن هذه السعادة لا تتحقق إلا بالنشاط العقلي، وعلى أساس أن المجتمع البشري تطور تطوراً طبيعياً بالضرورة لهذا التطور الملموس نتيجة الكائن العاقل، وهي صفة إنسانية تواكب دائماً التطور الطبيعي لحياة البشرية، ولا يقف هذا التطور عند نقطة معينة، وينتهي الأمر إلى قيام الدولة، والتي كما أشرنا لها هي أسمى من الفرد، والعائلة، والقرية، وصولاً إلى المدينة "الدولة"، هذا الأساس الطبيعي والعقلي عند أرسطو، فإن الدولة فوق الجميع، وهي وسيلة للإرتقاء بالإنسان نحو الحضارة والتقدم .

ثانياً : أشكال نظم الحكم عند أرسطو : (بريلو 1993 ص69)

بالرغم من أن أفلاطون كان قد نادي بالجمهورية المثالية فإن أرسطو كان يرى أنه بالإمكان الأخذ بعدة أشكال من الأنظمة السياسية ، فهو يرى أنه ليس من الضرورة أن يكون هناك نظام واحد للحكم صالح للتطبيق في كل زمان ومكان ، وهذا ما حذا به إلى البحث في أشكال مختلفة من الأنظمة يدفعه إلى ذلك حب الاستطلاع العلمي والرغبة في التغيير .

ففي البدء يرى أن الحكومة التي يجب أن تكون سيادة المدينة يمكن أن تتمثل في شخص واحد أو عدة أشخاص، أو تكون السلطة موجودة في الشعب بكامله ، وهذا من حيث عدد الأشخاص الذين يرى أن تتألف الحكومة منهم ، أما من حيث النوعية فإن الحكومة تكون صالحة بقدر ما توجه همها في سبيل المصلحة العامة ، ووفقاً للقوانين المطبقة، ولا فرق عنده في شكل الحكومة إذا لم يكن همها تأمين الصالح العام ، فالغاية عنده هي أهم من أي شخص آخر ؛ فإذا كانت عند الحاكم هي مصلحة المدينة فإن شكل الحكومة أو من يتولى السلطة يصبح أمر ثانوياً .

وعلى هذا الأساس يقسم الحكومات إلى ثلاث أشكال: على شرط أن يسودها القانون المتحرر من الشهوات والنزعات والرغبات والأجواء، وثلاثة أخرى بأنها أشكال، أي أنها تأتي بالانحراف على الحكومات الصالحة ، فالأشكال التي يحددها بالحكومات الصالحة على النحو التالي: (الخنساء، 1988، ص96)

1- **الحكومة الملكية:** وعلى رأسها ملك أو فرد مخلص فاضل عادل يتميز بحكمته وبعلمه وبعمله للمصلحة العامة، هذا الحكم يتطرق إليه الفساد وينالله بسرعة شر الفساد الأفضل وفساد الأكثرية أصعب من فساد الفرد، فعلى صعيد النظريات المثالية يسوغ أرسطو حكم الملك الكامل ويتساهل لدرجة عدم ضرورة تقييده بالقوانين، ولكن من الصعب توفر هذه الشروط في رجل واحد على صعيد الواقع العملي، لذا فإن حكم القانون هو الأفضل في عالم التطبيق.

2- **الحكومة الأرستقراطية:** تتولى السلطة فيها صفوة من المواطنين، تحكم باتزان واعتدال وتهدف للخير العام والعدالة، وتعمل من أجل الصالح العام .

3- **الحكومة الجمهورية المعتدلة:** تتميز برضا المواطنين عن الحكم، فلا وجود لطبقة مميزة عن الأخرى، فالأكثرية يشتركون في إدارة وتسيير شؤون الدولة ويعملون من اجل الصالح العام .

أما الحكومات الفاسدة أيضاً تعمل للصالح الخاص، حيث تشبّه علاقات الحاكم بالمحكومين، أي في هذه الحالة هي علاقة السيد بالعبيد ، وهذا خطأ لان المواطنين هم جماعة من الأحرار .

وقد حدد أرسطو تلك الحكومات بالأنواع التالية:

1- **الحكومة الاستبدادية:** وتنشأ بانحراف وفساد الحكومة الملكية، فهي حكم الظالم الهادف لتحقيق مصلحته، والذي يلجأ لمختلف الحيل والوسائل القمعية بغية تأمين ذلك، وهذا النوع من الحكومات هو أشرها، لأن الطاغية يتجاوز قوانين الدولة، وهذا مناقض للعدالة، فهو يحكم مصلحته الخاصة فقط .

2- **الحكومة الأوليغاركية:** وتنشأ بانحراف وفساد الحكومة الأرستقراطية، فهي حكومة القلة المؤثرة، أو الأغنياء تحكم لصالحهم دون الاهتمام بالآخرين، لا تخضع للقوانين بل تستأثر بالخيرات، وتسخر الطبقة الشعبية لخدمة أهدافها وأغراضها .

3- **الحكومة الديمقراطية:** وتنشأ بانحراف وفساد الجمهورية، فزمام الحكم يفلت من رجال الحكم إلى المحكومين، فيصبح بيد الغوغائيين الذين لا يحسنون القيادة، بيد الطبقة الشعبية الفقيرة الجاهلة غير المجربة العاملة وفقاً لأهوائها ونزواتها الشخصية، يطبقون المساواة السياسية المطلقة فيظلمون المثقفين ويضطهدون الأغنياء، ولكنها مع ذلك هي أفضل النظم الفاسدة، وبذلك تتبلور

لديه فكرة إرضاء المحكومين كما ورد فيما بعد في النظريات الحديثة، بما يتفق مع الحكم الدستوري وقد ارتكزت على عناصر ثلاثة رئيسية هامة وهي: **(سابين، 1954، ص120)**

1- أن الحكم يستهدف الصالح العام أو صالح الجمهور، وبذلك يتميز عن الحكم الطائفي أو الحكم الاستبدادي اللذين يستهدفان صالح الطبقة الواحدة أو صالح الفرد الواحد .

2- الحكم القانوني: بمعنى أن الحكومة تدار فيه بمقتضى قواعد تنظيمية عامة ، وأوامر تحكيمية وبمعنى أعم لا تستطيع أن تستخف بالعادات المرعية .

3- أن الحكومة الدستورية حكومة راعية تتميز بذلك عن الحكومة الاستبدادية التي تستند إلى محض القوة ، فإن إصرار أرسطو على أفضلية الحكم الدستوري ما هو إلا نتيجة لأخذه جدياً ما جاء في القوانين، وإن القانون لا ينظر إليه على أنه مجرد ضرورة مؤقتة ، بل باعتباره شرطاً جوهرياً للحياة الفاضلة المتمدنة، هذا وقد لخص أرسطو مداخلته حول الأنماط الدستورية أشكال الدول بالعبارة التالية :

(لمّا قلنا إن الأحكام السياسية القديمة ثلاثة تحتم أن يكون أفضلها الحكم الذي يتولى بتدبيره أفضل الرجال والحكم السياسي المتصف بهذه الصفة هو الذي يتفق أن يتفوق فيه الفرد بفضله أو أن تتفوق فيه أسرة برمتها أو جماعة من الجماعات، ويستطيع فيه البعض أن يسلم زمام السلطة ، والبعض الآخر أن يخضع لها رغبة في حياة يتوخاها المرء دونا وعن حياة أخرى).**(ارسطو، 1987)**.

ومن ذلك التحليل يتضح أن أرسطو له إدراك يتصف بمسألة هامة ولها علاقة بالظواهر الاجتماعية دون تفرقة، وإن كان قد اهتم بها أكثر فيما يتعلق بالنظم السياسية ، وهي مسألة أخرى ذات نسبية، وما قد يترتب عليها أو على الأقل يرتبط بها، من عدم الاستقرار أي الثورة، وبالتالي يعود الانحراف في هذه الحالة إلى ملكات بعض الناس الذين لا يرون تطلعاتهم في مساواتهم مع الغير قد تحققت، بغض النظر عن أحقية ذلك أو موضوعيته، فالهدف يرمي إلى الربح وإلا التحاشي والظلم والتغيير المنشود يمكنه إبطال الدستور، أو من في أيديهم السلطة أما الأسباب التي توصل لذلك فهي اختلاف الكبار أو نمو طبقة من الشعب، في القوة أو في الاعتبار يؤدي إلى الإخلال بالمساواة بين الأغنياء والفقراء في الطبقات المتوسطة.

ثم أن عملية التبديل قد تتخذ أشكالاً متعددة قد تحدث بالعنف أو بالحيلة والدهاء، على أن الدافع للتبديل قد يكون عاملاً خارجياً، وهنا قد يحدث أن يأخذ شكلاً مغايراً فيطرح دستوراً مواز لما يوجد لدى الدولة المجاورة، التي لعبت دورها في عملية التبديل مما يدفع إلى إخفاء الهدف الثابت أثناء عملية التبديل، ومما يعني أيضاً حدوث المزيد من التدهور في العلاقات والمزيد من

الانقلابات ينتج عنها الكثير من التغييرات الدستورية أو خرق الدستور ولو جزئياً فالخروج عن القانون حتى في الأمور الصغيرة غالباً ما تكون نتيجته سبباً مباشراً في سقوط الدستور، وتعم الفوضى فالتمسك بالعدالة الاجتماعية بمعناها العام يساعد في الحفاظ على الدستور وفق مؤسسة تهدف لتحقيق غاية، وهي أن الدستور لا يجوز المساس به لو أنحرف فأن أصبحت الحرية مهددة بالخطر وتمسك به بطريق جماعية تحقق من خلاله الارتقاء بالدولة والمجتمع إلى مرتبة أفضل من الارتقاء الخلقي، وتصبح القاعدة الأساسية عند أرسطو هي أن القوانين صالحة هي القوانين التي لا تصلح الحكومات، ولكن الحكومات القادرة والفاعلة والصالحة تجعل القوانين صالحة وتؤدي مهمتها بشكل دستوري صالح لكل أفراد المجتمع .

ويمكن في **خلاصة القول:** بأن العصر الذهبي الذي أمتد من القرن الخامس قبل الميلاد وحتى موت أرسطو عام(322ق.م) كان ظهور فكري شامل وخصوصاً من الناحية السياسية، فقد أزدهرت دولة المدينة بفضل ما قدم فلاسفتها في ذلك الوقت خلاصة أفكارهم من خلال جملة من المؤلفات التي تعني بالشأن العام مثل (الجمهورية) و(القوانين) و(السياسي) لأفلاطون أو (السياسة) و(الأخلاق) لأرسطو، وبالرغم مما ورد في هذه الأعمال الرائدة من معان خالدة، فإن هذين المفكرين كانا يعتقدان أن ما كتباه يصدق على دولة المدينة دون سواها وبرحيل أرسطو بدأت عظمة أثينا في التدهور والاضمحلال وكان أهم ذلك الاضمحلال هو إغفال هؤلاء المفكرين للدور الذي يمكن أن تلعبه الشؤون الخارجية في صميم السياسة الداخلية لدولة المدينة ولا يمكن لمستقبل دولة حتى ولو كانت مدينة قائمة فقط على نظام الحكم فيها وبالذات المسائل الداخلية ، بل العلاقات المتشابكة بينها وبين سائر(دول) العالم اليوناني من ناحية ، وبعلاقات اليونان ككل بآسيا وشمال أفريقيا وإيطاليا من ناحية أخرى .

وهناك تفسيرات ومبررات أخرى لهذا الاضمحلال، مثل النزعة الفردية اليونانية التي أدت إلى فشل كل الجهود الرامية إلى أقامة اتحاد بين المدن اليونانية وغيرها، كثير من المبررات التي أدت إلى فشل أول تجربة لإقامة نظام سياسي عصري في ذلك الوقت، وبالرغم من هذه العقبات التي تواجه التجربة اليونانية إلا إنها وضعت اللبنة الأولى على طريق الفكر السياسي، والذي أصبح مرجعاً هاماً في النظم السياسية، وتاريخ التطور البشري في مجال العلوم السياسية، وربما كانت لتلك المؤلفات الإغريقية الفضل الكبير في العصر الحديث، عندما صارت سيادة القانون أحد دعامات الكثير من الدساتير كالأمريكي، والألماني، وليس من مبالغة القول بأن حكم القانون والدولة الدستورية ربما كانا الأثرين الأكثر أهمية اللذين خلفهما أرسطو للأجيال القادمة .

الخاتمة:

مما تقدم يتضح لنا أن المرحلة التاريخية الأولى للفكر السياسي بدأت مع ظهور دولة المدينة في أثينا وبعض المدن اليونانية الأخرى، فإن مفهوم الديمقراطية لم يكن واضح بنفس الطريقة التي ظهرت فيما بعد لفظاً ومصطلحاً، وممارسةً، إلا بعد الحراك السياسي الذي ظهر في تلك المدن اليونانية. مما يؤكد إغريقية هذا المصطلح، والدور الإغريقي في هذه التجربة السياسية حقق نوعاً من الديمقراطية التي كانت غير معروفة بفضل فلاسفة الإغريقيين، فإن الحضارة اليونانية القديمة قد أثرت في الفكر الإنساني وتركت بصمات لا زالت عالقة لهذا الفكر .

ومن خلال هذا البحث المتواضع الذي تناولنا فيه أهم أفكار المرحلة الإغريقية المتمثلة في فلاسفتها ومفكريها البارزين وهما(أفلاطون – أرسطو)، واللذين وضعا أهم الأفكار حول إقامة نظام المدينة ضمن إطار سياسي يجمع أبناء المدينة للمشاركة في الحياة العامة .

وهذا ما يؤكد مع فرضية هذا البحث القائلة بعد مرور العديد من القرون الزمنية بأن اللبنة الأولى لا زالت هي المرجعية لتطور الظاهرة السياسية، وأحدى أعمدة الفكر السياسي من خلال التطور البشري لحركة الشعوب نحو بناء ديمقراطية كاملة المعالم ترسخ قاعدة المشاركة العامة ضمن مبادئ العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع .

ويمكن استخلاص النتائج التالية :

أولا: بعد مضي خمسة وعشرون قرناً من الزمان لا يزال الفكر السياسي لأفلاطون هو السائدة وكذلك أفكار أرسطو في علم السياسة ، حيث قام بدراسة الظاهرة السياسية بكل صورها مثل العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، وظائف الدولة، والنشاط السياسي الذي يقوم به المواطنون ، وهذه الأفكار بعد مضي مئات السنين لا زالت مرجعاً رئيسياً لطلاب العلوم السياسية ولرجال الدولة على حد السواء .

ثانياً: ربما لاحظنا كان هناك بعض التشاؤم على المفكرين الأغريقين بعدم حتمية التطور في النظم السياسية من الازدهار إلى الانحطاط ، وصولاً إلى الصورة النهائية وهي الاستبداد أو الطغيان .

ثالثاً: من خلال التتبع التاريخي لتطور الفكر السياسي وما بعد المدرسة الأغريقية، يتضح الأثر العلمي لهم ، فإن العصور التالية قد أخذت منه بشكل أو بآخر ، أن لم نقل كل المدارس الفكرية عبر الحقب الزمنية المختلفة .

رابعاً: أن الدولة المثالية أو الفاضلة كانت دولة منظمة يقوم الأفراد فيها بأداء واجب معين لخير المجموع ، وقد أحتل فيها التعليم مكانة بارزة لإعداد المواطن على كيفية أداء دوره السياسي ضمن

مشاركته في الحياة العامة التي تمثل نوعاً من الضبط الشديد، والرقابة في أداء النخبة المكلفة بخدمة المواطنين ، وهذا النظام لم يُعرف على الإطلاق في تلك القرون التي يسود فيها الاستبداد والطغيان ، ولكن الإغريق وضعوا أسس النظام المبني على مشاركة المواطن .

خامساً: تعتبر الفلسفة الإغريقية مؤثر كبير على تطور الفكر السياسي ، فالأفكار الخاصة بمفاهيم الحرية والديمقراطية على المراحل التاريخية لهذا التطور في الحقب الزمنية المختلفة، خصوصاً في مظاهر الحرية والتفكير والتعبير على مستوى الأفراد ، وهذا حق أصيل للإغريق دون منازع .

وعلى ضوء ما تقدم فإنه يتضح أن الإغريق ومع بداية القرن الخامس قبل الميلاد قد أسس فكراً جديداً في مجال السياسة، الذي مارس فيه المواطنون في الشؤون العامة والمشاركة السياسية مما ساعد كثيراً في بروز المواهب والكفاءات، وانتشار العلوم والفنون والأدب .

وهذا يعني أن الإغريق قد ساهموا أيضاً في مختلف العلوم الإنسانية، ولهم الفضل في التقدم والازدهار للشعوب قاطبة، وأصبحوا مثلاً يحتدى به .

قائمة المراجع

1- أرسطو؛ ترجمة جورج كتور(1987). السياسة عند أرسطو .- بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

2- أفلاطون؛ ترجمة حنا خباز (1980) .جمهورية أفلاطون .- ط2.- بيروت : دار القلم .

3- الخطيب محمد (2007). الفكر الأغريقي.- ط2 .- سوريا: دار علاء الدين.

4- الخنساء سلمى حمزة (1988) .تاريخ الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى .- د-م : د-ن.

5- الظاهر حسن .(1985) دراسات في تطور الفكر السياسي .- ط2 .- القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

6- العويني محمد علي(1981). أصول العلوم السياسية .- القاهرة :عالم الكتب.

7- بريلو مارسيل ،جورج ليبكيبه(1993) .تاريخ الأفكار السياسية.- بيروت: الهيئة للنشر والتوزيع.

8- بيصار محمد(1973) .الفلسفة اليونانية مقدمات ، مذاهب .- بيروت : دار الكتاب اللبناني.

9- تنيرة بكر مصباح(1994) .تطور الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى.- بنغازي: منشورات جامعة بنغازي.

10- ساباين جورج؛ ترجمة حسن جلال العروسي (1954). تطور الفكر السياسي ، الكتاب الأول .- القاهرة : دار المعارف.

11- شلبي أبراهيم أحمد (1985). تطور الفكر السياسي في الحضارات القديمة .- بيروت: دار الجامعة.

12- صاحب جعفر عبد الهادي (1997) .في الفلسفة السياسية منذ العصور القديمة حتى الثورة الفرنسية .- تاجوراء: دار النخلة للنشر.

13- مجاهد حورية توفيق (1999). الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده .- ط3 .- القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية.

14-محمود محمد علي ، علي عبد المعطي محمد (1985). السياسة بين النظرية والتطبيق .- بيروت : دار النهضة العربية للطباعة والنشر .

15-نافعة حسن (2002). مبادئ علم السياسة .- القاهرة: مكتبة الشروق الدولية .

16- عبد المجيد أسعد(1997) .المشاركة السياسية وأزمة الديمقراطية .- بحث مقدم إلى مؤتمر بين الشورى والديمقراطية، القاهرة.

17-The new encycioa,eolia Britonica, inc ,chicago,the pp Dition,(16 1983)

18-MicHAEL curtis the GREAL poltitcal the ories vol,1 newyork ; Avon-Books,1973